فان اعطي اعلامنه اي من غالبه قوت بلده او
جاز لو دفع بنت لبون او حقه
ولا يجزيه اقل من صاع لمخالفته
الا من بعضه او اعسر من قوله له نصفه مكاتب
ورقيق هو اعسر من قوله مشترك بين موسر
ومعسر فيجزيه كلا منهم اقل من صاع
بقدر ما يقتضيه لزوم الزكاة ومن لزمه فطرة
نفسه لزمه فطرة من تلزمه نفقته بملك او قرابة
الا ان يكون من تلزمه نفقته كافرا فلا تلزمه فطرته
من تلزمه نفقته بل لا تلزمه فطرة نفسه كما مر او تكون
زوجة ابيه او مستولدته حيث لزمت نفقتها
الولد فلا تلزمه فطرتهما او ان لزمته نفقتهما لان الاصل
فيها الاب وهو معسر والفطرة لا تلزم المعسر بخلاف
النفقة فيتحملها الولد ولان عدم الفطرة لا يمكن
الزوجة من الفسخ بخلاف عدم النفقة اما من لا تلزمه
فطرة نفسه كالكافر فلا تلزمه فطرة من تلزمه نفقته
تعم بلزوم الكافر فطرة رقيقه وقريبه وزوجته المسلمين
بناء على انها تجب ابتداء على المودي عنه ثم يتحملها عنه

المودي

المودي باب بيان محل جواز اخذ
القيمة في الزكاة لا يجوز الا
في زكاة التجارة لانه و الجبران
او عشرون درهما في الا كما
عن بنت لبون لبست و اخراج الشاة عن
خمس وعشرين من الابل وان تفاوتا
وفي جبر التفاوت بين الا بنقد او شقص من
الاغبط فيما لو اخذ الساعي في اجتماع فرضين تمايز بعيار
غير الاغبط باجتهاده بلا تعسير منه ولا تدليس من
المالك وفي صرف الامام للمستحقين ما اخذه من النقد
بدلا عن زكاة بجنسها ولم تقع المحل الموقع وله ذلك اي
صرفه لهم بلا ان جديد من المالك باب بيان
اجتماع زكاتين في مال واحد لا يجوز اجتماعهما فيه الا في رقيق
فهو اعم من قوله عبد مسلم للتجارة ففيه زكاتها وزكاة
الفطر وزاد الاصل على هذه من له نصاب وعليه دين مثله فيما
كل من المالكين الزكاة وفيه نظر لان الزكاتين لم يجتمعا في مال
واحد باب المبادلة هي موجبة لاستئناف
الحول الا في ثلاث مسائل بيع سلع التجارة بعضها ببعض وان لم
تساو نصابا وفي بيعها او شرائها بنصاب اي بعينه اذ لو

Copyright © King Saud University